

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): دراسة مسحية تحليلية

د. أحمد مهدي الشريف بلوافي

قسم التمويل الإسلامي ▪ معهد الاقتصاد الإسلامي ▪ جامعة الملك عبد العزيز ▪ المملكة العربية السعودية

ambelouafi@kau.edu.sa

ملخص

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل عدد من الدراسات والتقارير التي صدرت على إثر جائحة فيروس كورونا المستجد في الفترة من أول يناير وحتى العاشر من أبريل 2020، وذلك بغرض الكشف عن المقاربات المنهجية المستعملة للوقوف على التداعيات الاقتصادية و/أو رسم سناريوهات محتملة الوقوع لما يمكن أن يؤول إليه الوضع الاقتصادي جراء انتشار هذه الجائحة على المستوى العالمي. خلصت الدراسة إلى أربع مقاربات وهي: المقاربة القائمة على النمذجة والتحليل الاقتصادي والسيناريوهات، والمقاربة القائمة على المنهج المقارن، ثم المقاربة القائمة على المسوحات واستطلاعات الرأي، وأخيراً المقاربة القائمة على الاستفاضة من نتائج علوم أخرى، وهي قليلة ونادرة جداً. أظهرت النتائج أن أكثرها استخداماً هي مقاربة النمذجة والتحليل الاقتصادي والسيناريوهات، تليها مقاربة المنهج المقارن الذي حاول مقارنة تداعيات الجائحة مع أوبئة أخرى، أو اضطرابات مالية واقتصادية حصلت في الماضي القريب أو البعيد. اتفقت الدراسات على أن الاقتصاد العالمي سيشهد ركوداً اقتصادياً إلا إنها اختلفت في شكله ومداه بسبب حداثة النازلة من جهة، وحالة عدم اليقين الكبرى التي تمخضت عنها من جهة أخرى. يتوقع البعض في الدراسات المرصودة أن يكون الركود على شكل حرف (V) أو (U). تتوقع الدراسة الحالية أن أكثرها احتمالاً للحدوث هو ركود على شكل حرف (U)، شريطة أن تخف إجراءات التباعد الاجتماعي مع منتصف السنة (يونيو 2020)، وأن لا يُعاود الفيروس الانتشار مرة ثانية أو ثالثة، وهو ما يُعقد الوضع مما يجعل احتمال تعرض الاقتصاد العالمي لركود طويل على شكل حرف (L)؛ وهو الأشد وارد الحدوث.

كلمات مفتاحية: التداعيات الاقتصادية، فيروس كورونا المستجد، كوفيد-19، التباعد الاجتماعي، الركود الاقتصادي، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد السعودي.

Economic Implications of the Novel Coronavirus (COVID-19): An Analytical Survey Study

Dr. Ahmed Mahdi Al-Shareef Belouafi

Islamic Economics Institute ▪ King Abdulaziz University ▪ Kingdom of Saudi Arabia

ambelouafi@kau.edu.sa

Abstract

The study aims at surveying and analyzing a reasonable number of studies published in the aftermath of the outbreak of the novel coronavirus (Covid-19). The period covered from January 1st till April 10th, 2020, with a view to revealing the main methodological approaches used, by these studies and reports, to identify the economic implications and/or draw possible scenarios about the likelihood impacts of the pandemic on the global economy. The study identified four approaches: the one based on modeling, economic analysis and scenarios, the comparative approach, the approach based on surveys and polls, and finally the approach based on the results of other sciences; but this approach is very limited and rare. Obtained results show that the widely used approach, in the surveyed studies and reports, is the modeling and economic analysis one, followed by the comparative approach that tries to compare the effects of the past epidemics, and/or financial and economic turbulences with the effects of the ongoing pandemic. Studies agreed that the world economy will experience an economic downturn, but they differed on its form and extent. Some of the studies projected that the recession may take the (V) shape or (U). The current study expects that the (U) shape is the likely eventuality to take place subject to the lessening of the lockdown and social distancing measures by mid-year (i.e. June 2020), and the fact that the virus will not appear in a second or a third wave. If these two conditions are not met, the World economy may face a prolonged recession of the sort of (L) shape.

Keywords: economic implications, novel coronavirus, COVID-19, social distancing, economic recession, global economy, Saudi economy.

المقدمة

بعد مضي قرابة أربعة أشهر على بداية ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وانتشاره في ربوع العالم بشكل سريع، ومُرعب يبدو أن التداعيات والآثار لهذا الفيروس ستكون كبيرة، وعميقة شاملة لمختلف مناحي الحياة؛ الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والسياسية. ولهذا كان السؤال الذي طرحته مجلة الفورين بوليسي (Foreign Policy) في عددها الصادر بتاريخ 20 مارس 2020م ملخصًا لهذا المشهد بشكل كبير، "كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا؟" (Allen *et al.*, 2020). تُظهر تطورات الأحداث التي نعيشها يوميًا من النواحي الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية عبر الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي اتخذتها الدول؛ كسياسة التباعد الاجتماعي (social distancing)، أن عالم ما بعد رحيل كورونا سيكون مختلفًا عما قبله، وذلك لما لهذه السياسات من آثار بعيدة المدى، لأن مهمتها الرئيسية تتمثل كسب الوقت للتقليل من عدد الإصابات، وإبعاد تاريخ نقطة الذروة؛ أي قمة (peak) منحني تفشي المرض، (Hausmann, 2020: 12). ومع ذلك فإن بعض الباحثين من جامعة بريستول (Bristol University) البريطانية يتوقع أن تفوق الخسائر البشرية الناجمة عن تراجع الاقتصاد لفترة طويلة على منافع الإغلاق لأمد بعيد (long-term lockdown)، (Triggle, 2020). وهذا ما يضع صنّاع القرار ورسمي السياسات الصحية والاقتصادية في وضع بالغ الدقة والتعقيد قد يُلجئهم مع مرور الوقت إلى النظر في تبني سياسة مناعة القطيع (herd immunity) التي عَمدت إليها بعض الدول، ويُبين في الوقت نفسه أهمية التعرض للآثار الاقتصادية لهذه الجائحة (pandemic).

في هذه المقالة محاولة للوقوف على التداعيات الاقتصادية لهذه الكارثة، وذلك باستعراض وتحليل نتائج دراسات وتقارير علمية ومهنية أُعدت في فترة ما بعد انتشار الفيروس خارج الصين؛ بلد "المنشأ"؛ أي الفترة الممتدة من غرة يناير وحتى العاشر من شهر أبريل من هذا العام (2020م). التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها تتمثل في الآتي:

- ما المقاربات المنهجية التي سلكتها الدراسات والتقارير المرصودة للوصول إلى النتائج التي توصلت إليها؟
- ما نوع هذه الدراسات؟ أي مقالات علمية؟ أم تقارير مهنية؟ أم غيرها؟
- ما هي المؤسسات التي قامت بها؟
- ما أهم النتائج والتوقعات و/ أو السيناريوهات التي خلصت إليها فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي العام أو على مستوى دولة أو منطقة جغرافية محددة؟

في ضوء محددات الدراسة ومنهجيتها تم رصد خمس وثلاثين (35) معالجة، وهي مثبتة في الملحق. ومن أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة انتظمت الدراسة، علاوة على هذه المقدمة، في الفقرات التالية: خصصت الفقرة الأولى لمنهج الدراسة وخطواتها الإجرائية وأهدافها. في حين تعرضت الفقرة الثانية للحدود والصعوبات. أما الفقرة الثالثة؛ التي تمثل المحور الرئيس في الورقة فإنها تستعرض التداعيات الاقتصادية للجائحة؛ ابتدأت الطرح بالحديث عن المقاربات المنهجية، وأتبع بتحليل تناول الخصائص الرئيسية لعينة الدراسة حتى تُقرأ النتائج، وتُفهم في هذا السياق؛ أي في سياق وفق محددات معينة لا في سياق شمولي مستوعب لجميع ما صدر أو كُتب عن هذا الوباء، وخُتمت بتناول أهم

التداعيات الاقتصادية التي حدثت أو مُحتملة الوقوع. وأخيرًا الفقرة الرابعة وقد خصصت للخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

1 - منهج الدراسة وخطواتها الإجرائية وأهدافها.

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة اتبع البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي للمقاربات المنهجية التي سلكتها عدد من الدراسات الصادرة على إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). أما الخطوات التي أتبعته لتحديد عينة الدراسات فقد تمثلت في الآتي:

1. العودة إلى مواقع لمؤسسات بعينها؛ كصندوق النقد الدولي، وبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس (Reserve Bank of Saint Louis (FRB of St. Louis) بحكم اشتراك الباحث في القائمة البريدية لهذه المؤسسات مما سمح له بتلقي تنبيهات عن صدور بعض الدراسات التي قامت بها. كما قام الباحث بزيارة غيرها مما هو مظنة للقيام بدراسات وتقارير نوعية؛ كبنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية العالمية، وبعض المؤسسات الاستشارية العالمية؛ مثل KPMG.

2. استخدام محرك (Google Scholar) للتعرف على بعض الدراسات و/أو التقارير والأبحاث العلمية، إلا أن الباحث لم يعثر على شيء كبير من هذا المصدر. وهذا شيء مُتوقع لحداثة المُصاب، ومن ثم يصعب نشر دراسات في مجالات علمية مُحكمة في هذا الظرف الزمني القصير.

3. ما ورد من مصادر في قائمة مراجع بعض الدراسات التي رصدها الباحث من (1)، و (2).

أما الأهداف المأمول تحقيقها فهي تتمثل في:

1. التعرف على المنهجيات المتبعة في الدراسات والتقارير المنشورة للوقوف على الآثار والنتائج الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد.

2. تقديم صورة إجمالية عن حجم الخسائر التي حدثت أو المُتوقع حدوثها بالنسبة للاقتصاد العالمي و/أو بعض الاقتصادات والمناطق.

3. التعرف على أنماط الركود الاقتصادي (economic recession) التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي؛ أهو حاد (sharp)، أم متوسط (moderate)، أم خفيف (light)؟ وهل يستمر لفترة قصيرة أم قد يطول؟

4. التأكيد على أهمية الدراسات الاستشرافية في علم الاقتصاد، والتعرف على بعض الأدوات المنهجية التي تُساعد على التنبؤ الذي يشكل أحد الفروع المعرفية المهمة في هذا الحقل.

2 - الحدود والصعوبات

كغيرها من الدراسات واجه الباحث في سبيل إعدادها العديد من الصعوبات، لعل في مقدمتها حداثة الجائحة؛ مضي مدة لم تصل بعد لأربعة (4) أشهر، وهذا ما أثر على نوعية الدراسات التي أمكن الوقوف عليها مما يقتضي التعامل بحذر مع النتائج لأنها أولية وليست قاطعة في هذه المرحلة، ومع مرور الوقت ستظهر دراسات أشمل وأعمق، وهذا

أمر طبيعي، كما حصل في أزمات سابقة؛ حيث أن الدراسات تُعاود النظر في كثير من الجوانب بعد عقود من الزمن. وهذا ما حصل -وما يزال- مع الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م) كمثال قريب؛ حيث ما تزال الدراسات تظهر بين الفينة والأخرى كاشفة جوانب لم تتل حظها من الدراسة والتحصيل، أو مصححة لمسائل لم تكن المعطيات كافية بشأن النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات. وهذا ما يؤكد أن الدراسات الاقتصادية، كغيرها من الدراسات المتعلقة بالسلوك الإنساني تتسم بالتعقيد (complexity) والصعوبة البالغة. علاوة على صعوبة الحداثة المُشار إليها سابقاً واجه الباحث ما يلي:

1. عدم تجانس الدراسات؛ كأن تكون على نمط واحد؛ المقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة، أو تقارير من مؤسسات استشارية ومالية عالمية أو محلية، وذلك بسبب قلة الدراسات ذات النمط المتسق لحداثة النازلة، ولصعوبة نشر مقالات علمية في مجلات محكمة في هذا الطرف الزمني الوجيز.

2. عدم تنوع مصادر الدراسات بالشكل الذي كان يتوقعه الباحث؛ حيث استحوذ على قرابة نصفها ما أصدرته ثلاث مؤسسات وهي: المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد (NBER) في أمريكا، وبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس (FRB St. Louis) في أمريكا كذلك، ومركز لندن لأبحاث السياسة الاقتصادية (Centre for Economic Policy Research (CEPR)؛ الذي قام بتحرير كتاب خاص بالجائحة؛ "الاقتصاد في زمن كوفيد-19"¹، وهو بهذا يسجل سبق تأليف أول كتاب اقتصادي في هذه النازلة في حدود إطلاع الباحث.

وعلى الرغم مما سبق ذكره من حدود وصعوبات إلا أن اعتماد عنصر التوقع والاستشراف لما يمكن أن يؤول إليه الوضع في عينة "الدراسات" ضمن شيئاً من الانسجام والموضوعية في الاختيار.

3 - المقاربات المنهجية لاستكشاف التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). على إثر انتشار جائحة كورونا خارج الصين، وبدء معاشة الناس لآثارها المتعددة انبرت عدد من مراكز الأبحاث، والجامعات، والمؤسسات المالية والنقدية العالمية العامة والخاصة إلى القيام بعدد من الدراسات بغرض الوقوف على أهم التداعيات الاقتصادية لهذا الحدث الذي أخذ العالم على حين غرة. وقد قام الباحث باستقصاء المقاربات المنهجية في عينة الدراسات المرصودة فكان ما توصل إليه أربع مقاربات، وهي:

1. المقاربة المبنية على النمذجة والتحليل الاقتصادي والسيناريوهات (modelling, economic analysis and scenarios methodology)، والتي رُمز لها بـ (AP 1) في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة. ومن النماذج المستعملة نموذج التوازن العشوائي الديناميكي² المستخدم بشكل كبير في التنبؤ ورسم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي في الفكر الاقتصادي السائد، أو نماذج قريبة منه؛ بالتحوير، والتهجين (hybrid) مع نماذج أخرى للتنبؤ ومعرفة آثار الكوارث الطبيعية؛ كالحروب والأوبئة، والأزمات المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (macroeconomic variables)، أو استخدام أدوات التحليل الاقتصادي كنموذج المدخلات والمخرجات

¹ Economics in the Time of COVID-19

² Dynamic Stochastic General Equilibrium (DSGE) model

(input-output analysis). ومما ينبغي التنبيه عليه فيما يتعلق بالسيناريوهات أنها قد تكون بأداة تحليل كمية (quantitative tools)، أو نوعية (qualitative tools)، ولكل أداة مزاياها وعيوبها، أو جوانب القصور فيها، وليس هنا مجال التفصيل ولا التفضيل، وإنما الإشارة والتنبيه. كما أن المقارنة تستفيد بشكل كبير -وكذلك غيرها من المقاربات الأخرى- من الجانب التاريخي سواء تعلق الأمر بالمعطيات الكمية أم النوعية. ومن ثم فقد يحصل تداخل بين هذه المقاربات أو استخدام لها في الدراسة الواحدة.

2. المقاربة المبنية على المقارنة (comparative methodology)، والتي رُمز لها بـ (AP 2) في الأشكال في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة. مقارنة آثار ونتائج جائحة كورونا بآثار ونتائج أوبئة أو كوراث واضطرابات سبقتها، وكانت تلك الحوادث والكوارث ذات أبعاد وآثار عالمية.

3. المقاربة المبنية على المسوحات واستطلاعات الرأي (survey and polls methodologies)، والتي رُمز لها بـ (AP 3) في الأشكال في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة؛ الخبراء (في الغالب)، بل وحتى عامة الناس لدى بعض المؤسسات كبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس، والذي فتح المجال للعامة عبر برنامج صُمم على شكل لعبة على الإنترنت (online forecasting game)؛ يسمح للمشاركين في التنافس فيما بينهم لأخذ مرئياتهم (توقعاتهم) الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (macroeconomic indicators)، كالنمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، (Owyang *et al.*, 2020) في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشونها، وهي طريقة مبتكرة وقف الباحث على استخدامها -في حدود الاطلاع القليل في هذا الفن- للمرة الأولى في هذا المجال العلمي الدقيق، وإلا فإن أداة المسوحات واستطلاعات الرأي مستخدمة بشكل كبير من قبل العديد من المؤسسات كجالوب (Gallup)، و (Pew) في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرهما.

4. المقاربة المستندة إلى نتائج علوم أخرى (findings of other fields-based methodology)، والتي رُمز لها بـ (AP 4) في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة؛ وهي المقاربة التي توظف نتائج علوم أخرى تفيد التخصص الذي تدرسه كالاقتصاد وإدارة المخاطر في معرفة الأثر، ورسم السياسة واتخاذ القرار أو تقديم النصح والمشورة للمستفيدين من خدمات المؤسسة. كما هو الشأن في دراسة (Auer *et al.*, 2020) الصادرة عن بنك التسويات الدولية في اعتمادها على نتائج علم الأوبئة والأمراض (epidemiology and diseases)، وهذه المقاربة قليلة الاستخدام فيما بدا مما وقف عليه الباحث في هذه الدراسة.

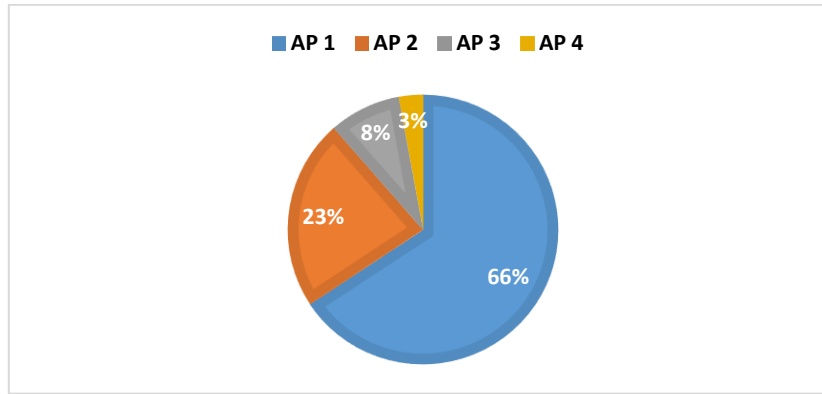
1.4- عينة الدراسات والتقارير المرصودة: الحقائق والخصائص

بلغ إجمالي الدراسات والتقارير المرصودة خمس وثلاثون (35) دراسة كما هو مثبت في الملحق في نهاية الدراسة، صدرت خلال فترة تزيد قليلاً عن ثلاثة (3) أشهر بعد ظهور الفيروس في الصين في ديسمبر 2019م؛ أي أن الفترة تغطي من أول يناير وإلى العاشر من أبريل من هذا العام (2020م). أما الخصائص الرئيسية التي تمكن الباحث من استخلاصها من هذه العينة فتتمثل في الأمور التالية:

أولاً - توزيع الدراسات بين المقاربات المنهجية المختلفة

يتضح من الشكل (1) أن غالب الدراسات أعدت وفق منهجية المقاربة الأولى؛ أي النمذجة والتحليل الاقتصادي والسيناريوهات (AP 1)، والتي تمثل قرابة ثلثي الدراسات المرصودة، وهذا أمر غير مستغرب بحكم حداثة الموضوع الذي يتطلب استخدام أدوات تسمح بالتنبؤ (forecasting) بناءً على سيناريوهات وأوضاع مختلفة، وربما بحكم الخلفية العلمية لمعدي الدراسات، وقد يكون مَرَد ذلك إلى شح المعطيات مما يتطلب وضع فرضيات (assumptions) تسمح هذه الأدوات بقياس ما يترتب عليها بشكل كمي أو كيفي، وبناءً على ما يمكن أن يُسفر عليه الوضع من توقعات؛ فعلى سبيل المثال قد تُرتب السيناريوهات على توقعات وأوضاع مختلفة يمكن أن يتعرض لها قطاع اقتصادي مهم ومؤثر كقطاع النفط (المؤثر في بعض اقتصادات الدول العربية ومنها المملكة)؛ حيث تُبنى السيناريوهات على أساس الطلب على هذه السلعة؛ (منخفض، ومتوسط، ومرتفع) بناءً على معطيات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وعلى غيرها، مما يعني أن السيناريو يُرتب بإحكام على أساس معطيات، وليس بناءً على تخمينات عشوائية (guess work).

الشكل (1) - نسب توزيع الدراسات المرصودة على المقاربات الأربع



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

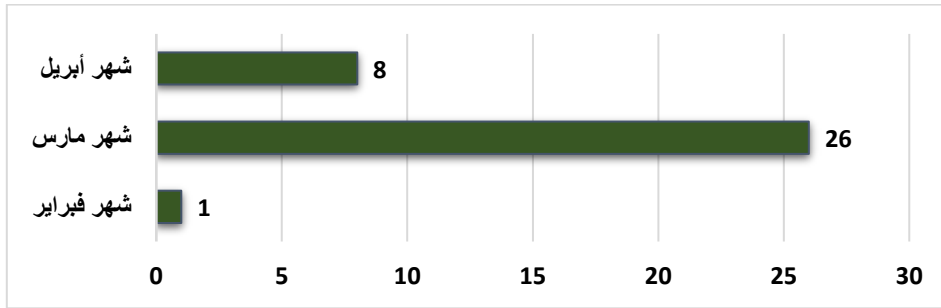
ثانياً - توزيع الدراسات حسب معيار الزمن

بالنسبة لهذه الجزئية يُلاحظ من الشكل (2) أن معظم الدراسات ظهرت في شهر مارس؛ أي بعد قرابة أكثر من شهرين قليلاً على ظهور فيروس كورونا في ديسمبر 2019م. وهذا ليس بمستغرب كذلك لأن الوضع اكتنفه بعض الغموض في الشهرين الأولين³؛ هل سيبقى تأثيره في داخل الصين؟ أم سينتقل لغيرها؟ وإذا انتقل ما مدى سرعة هذا الانتشار؟ وهل يبقى محدوداً في الدول المجاورة؟ أم في تلك التي تتطلب علاقاتها بالصين اتصالاً كبيراً بين الأشخاص؟ حُسمت

³ ولهذا ظهرت تقارير اقتصادية من جهات معتمدة كصندوق النقد الدولي (World Economic Outlook, January 2020)، والأمم المتحدة (World Economic Situation and Prospects 2020)، والبنك الدولي (Global Economic Prospects) في شهر يناير إلا أنها لم تتعرض

هذه التساؤلات في الحادي عشر من شهر مارس يوم أن صُنِّفت منظمة الصحة العالمية الحدث بالجائحة. ومن هنا لم يعد أمرها قاصراً على الصين، ولم يعد تأثيرها محصوراً في المجال الصحي؛ بل انتقل لغيره، ومن ذلك الجانب الاقتصادي بطبيعة الحال. فبدأت الجهات المعنية؛ المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، والبنوك المركزية، والمؤسسات الاستشارية الخاصة، ومؤسسات التصنيف الائتماني وغيرها تأخذ التطورات مأخذ الجد، وشرعت في القيام بالمطلوب على أكثر من صعيد، ومن ذلك إعداد الدراسات والتقارير الدورية الإحصائية والتحليلية للوقوف على الآثار والنتائج الاقتصادية والمالية للجائحة. فقام البعض كمركز لندن لأبحاث السياسة الاقتصادية (CEPR)⁴ ممن تم رصد عدد من دراساته في عينة البحث بالتخطيط لإعداد أبحاث في فترة زمنية قصيرة؛ تحرير (edited) كتاب إلكتروني عن "الاقتصاد في زمن كوفيد-19"⁵ استجابة لرغبة عدد من أصحاب المصلحة (stakeholders)؛ كالمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حاجتهم الملحة لمعرفة بعض التوقعات الاقتصادية بعد انتشار الوباء في إيطاليا، وتهديده لدول الجوار الأوروبية. فقام المحرران (Baldwin and di Mauro) بدعوة عدد من الاقتصاديين يوم 27 فبراير لمعرفة مدى استعدادهم للمساهمة، وفي ظرف زمني وجيز جداً؛ 4 أيام أبدى الباحثون استعدادهم فأُنجز العمل في مدة زمنية قياسية؛ أقل من شهر⁶.

الشكل (2) - توزيع الدراسات على الفترة الزمنية المخصصة للدراسة (01/01 إلى 20/04/10م)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

⁴ وهو مركز يتعاون مع شبكة كبيرة من الباحثين؛ ما يزيد عن 1500 باحث، من الاقتصاديين غالبيتهم من الجامعات الأوروبية.

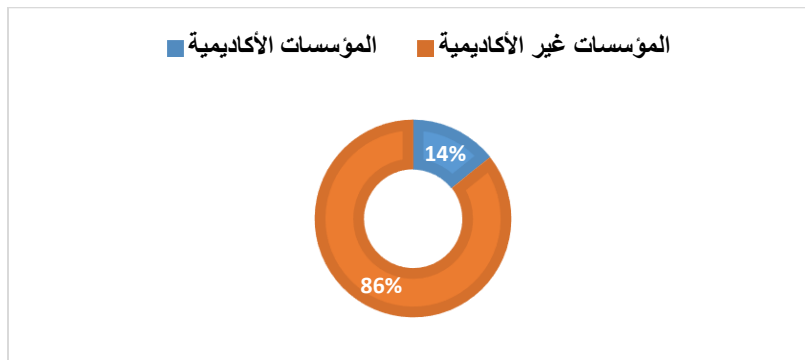
⁵ Economics in the Time of COVID-19

⁶ وقد عزا المحرران السبب في هذا الإنجاز "للتعاون عبر شبكة [المركز] تمتلك عددًا معتبرًا من ذوي الكفاءة والمراس العلمي، وتتمتع بالمرونة والسرعة اتخاذ القرار [في مثل هذه الظروف]"، (Baldwin and di Mauro, 2020: 1).

ثالثاً - التوزيع على أساس جهة النشر: أكاديمية في مقابل غيرها

يتضح من الشكل (3) أن غالب الدراسات صدرت من مؤسسات غير أكاديمية. فهل تعني هذه المعطيات أن مساهمة "القطاع الأكاديمي" غير فاعلة لحد الآن؟ للوهلة الأولى يبدو الأمر كذلك، إلا أن الفحص والتدقيق في مساهمة الأفراد من هذا القطاع في الأبحاث المرصودة سيجد أنها فاعلة؛ أي أن عددهم معتبر في المشاركة في الدراسات التي أُعدت، إلا أنها لم تصدر باسم المؤسسات التي يعملون فيها وهي جامعات متنوعة على مستوى أوروبا وأمريكا؛ بل باسم مؤسسات من القطاع الخاص أو العام -كالمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد (NBER) في أمريكا-؛ وهذا يعني أن المساهمة المؤسسية قد تبدو مُحتمشة، إلا أن المساهمة الفردية (أفراد هذا القطاع) فاعلة. فيما يمكن تفسير هذه المفارقة؛ قد يعود السبب في ذلك إلى الإجراءات الإدارية التي قد تتطلب وقتاً لأخذ الموافقات المطلوبة من الجهات المعنية، أو قد يعود إلى الإجراءات العلمية التي تتطلب التحكيم والمراجعة من جهات خارجية -في الغالب-، وقد يُعزى ذلك إلى تركيز هذه المؤسسات -ربما بشكل مبالغ فيه- على الأبحاث التي تُنشر في المجلات العلمية المصنفة (indexed journal)، وهذا يتطلب وقتاً كبيراً جداً؛ قد يتراوح بين أربعة (4) وستة (6) أشهر في المعدل؛ وقد تزيد عن ذلك بكثير بالنسبة للمجلات ذات معامل التأثير المرتفع (High impact factor). وهذا ما يُسهم في تأخر صدور الإنتاج العلمي في حدث يتسم بالسرعة والتغير الكبير مع مرور الوقت. إن هذه الوضعية بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية قد يتطلب إعادة النظر في هذا التركيز، كما نَبّه على ذلك بعض الباحثين من مدرسة لندن للاقتصاد (LSE)؛ حين طالبوا المجتمع العلمي بإعطاء أهمية للأبحاث المفيدة للمجتمع بشكل عام، وليس "لمجتمع العلمي" بالمفهوم الضيق، والملتزمة بالمنهج العلمي المنضبط بطبيعة الحال، والتي تُنشر في غير المجلات المصنفة. وقد تُمثل جائحة فيروس كورونا "فرصة ينبغي استغلالها [على حد تعبير هؤلاء الباحثين] لإجراء أبحاث أكثر انفتاحاً، على قنوات النشر العلمية المتعددة بدل التركيز على قناة المجلات المصنفة الضيقة لخدمة الصالح العام (serving the public good)"، (Larivière, et al., 2020). وهي وجهة نظر جديرة بالدراسة والتأمل من أجل زيادة الصلة بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع في الوقت الذي يحتاج فيه الناس إلى فهم ما يجري حولهم من أحداث بشكل مؤثر ومتسارع.

الشكل (3) - توزيع الدراسات بين جهات النشر الأكاديمية وغيرها

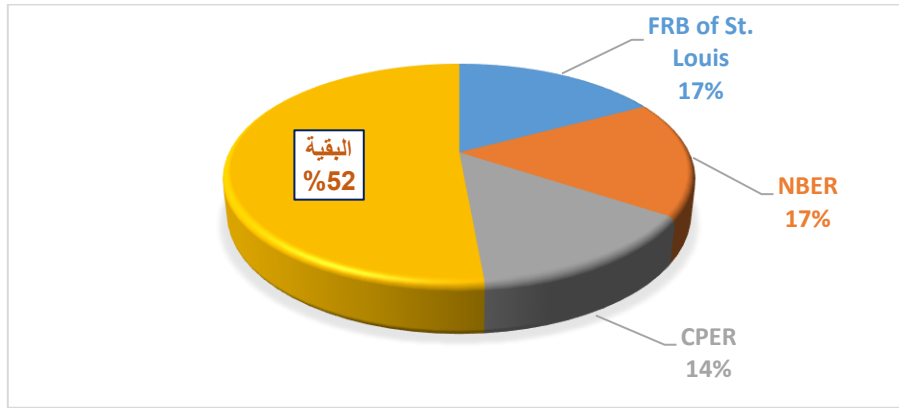


المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

رابعًا - التوزيع على أساس إسهام جهات النشر المختلفة

بالنسبة للجهات التي قامت بنشر هذه الأبحاث والدراسات فإننا نجد أن ثلاثة (3) من بين إحدى وعشرين (21) مؤسسة كانت أنشط المساهمين وهي؛ المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (NBER) بأمريكا، وبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس (FRB of Saint Louis) بواقع ستة (6) دراسات لكل منهما، ومركز أبحاث السياسات الاقتصادية (CEPR) في لندن، بواقع خمس (5) دراسات، وأخيرًا المؤسسات الثمانية عشرة (18) الأخرى⁷ بواقع دراسة لكل منها. الشكل (4) يُقدم ملخصًا للنتائج.

الشكل (4) - توزيع الدراسات بين المؤسسات التي ساهمت في إعداد الدراسات في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

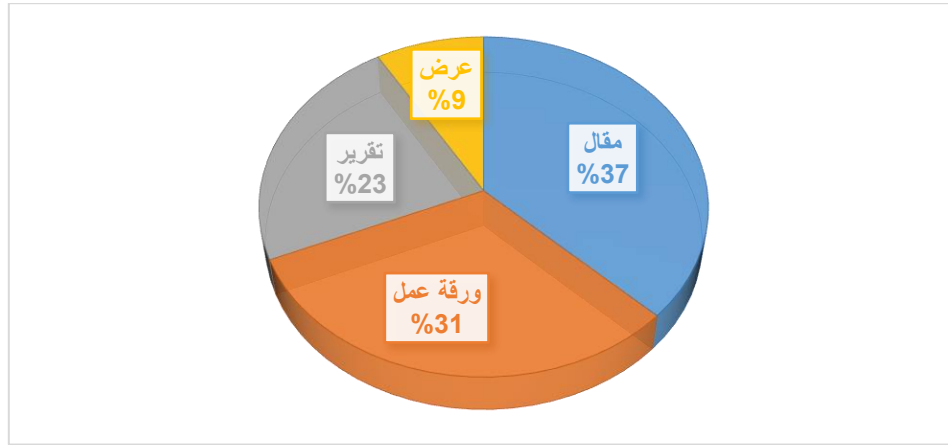
خامسًا - التوزيع على أساس نوعية العمل العلمي

وأما توزيعها على أساس نوعية الدراسة؛ مقال، وورقة عمل، وتقرير، وعرض فقد كان الوضع على النحو الموضح في الشكل (5). يتضح من الشكل غلبة المقالات وأوراق العمل، بما قارب سبعين في المائة (70%) والتي أعدها أكاديميون -كما جرى فحصه من خلال الانتماءات العلمية (academic affiliation) للباحثين-، وهو ما قد يُضفي نوعاً من الانسجام على الدراسات المرصودة، والذي أشار الباحث إليه في فقرة الحدود والصعوبات. أما التقارير والتي تمثل قرابة ثلث الدراسات المرصودة في العينة، فقد أُعدت بحرفية ومن قبل فرق عمل -في الغالب-؛ كما هو معلوم من طريقة

⁷ وهي: صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبنك التسويات الدولية، والجامعة الوطنية بأستراليا (ANU)، وجامعة فيينا بالنمسا (University of Vienna)، والمركز العالمي للتنمية -جامعة هارفارد (CID - Harvard University)، والجامعة المركزية الأوروبية (CEU) بمنغاريا، ومدرسة لندن للأعمال (LBS)، وبنك الاحتياط الفدرالي لسان فرانسيسكو، وصندوق النقد العربي (AMF)، والبنك الآسيوي للتنمية (ADB)، ومؤسسة موديز (Moody's)، والخبير للاستشارات المالية، ووزارة للاستشارات، ومؤسسة أكسفورد للاقتصاد (Oxford for Economics)، ومركز التقدم الأمريكي (CAP)، ومؤسسة ماكينزي (McKinsey)، ومؤسسة (KPMG).

عمل المؤسسات الاستشارية والمالية، العالمية على وجه الخصوص. أما العروض، فعلى قلتها، إلا أن المادة التي حوتها ومشاركة خمسة أشخاص في إعداد أحدها⁸، والجهات التي دعمتها⁹، أو الجهة التي نشرتها¹⁰، والمراجعة الدورية التي خضعت لها تدل على أنها تمثل خلاصة نتائج دراسات لم تقم الجهات التي تقف خلفها على نشرها عند إعداد هذه الورقة.

الشكل (5) - توزيع الدراسات حسب نوعية العمل العلمي المرصود



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

2.4- الآثار والتداعيات الاقتصادية التي توصلت إليها الدراسات المرصودة في عينة البحث. تنقسم الآثار والتداعيات التي توصلت إليها الدراسات إلى قسمين رئيسيين وهما؛ عامة تتعلق بوضع الاقتصاد العالمي بشكل مجمل، وخاصة تتعلق بالتداعيات على أساس أضيق؛ منطقة جغرافية محددة أو بلد معين.

⁸ ويتعلق الأمر بعرض شركة موديز (رقم 35 في قائمة الملحق)، والذي أعده قسم التحليل (Moody's Analytics)، وليس قسم التصنيف الائتماني (Moody's Investors Service).

⁹ ويتعلق الأمر بعرض مدرسة لندن للأعمال (رقم 32 في قائمة الملحق)، والمتكون من 92 شريحة، وقام بدعمها - كما ذكر المعدادن لها- مؤسستان وهما (the European Research Council and the Wheeler Institute)، مما يبين أن العرض يمثل نتائج دراسة، وليس مجرد عرض عابر.

¹⁰ ويتعلق الأمر بما صدر عن المركز العالمي للتنمية التابع لجامعة هارفارد (رقم 20 في قائمة الملحق)، والذي تركز العمل فيه على الوضع الخاص بالاقتصاد السعودي.

1.2.4- التدايعات والآثار الاقتصادية العامة

تستعرض الدراسة في هذه الفقرة أهم وليس جميع النتائج لتقديم صورة كلية شاملة عن التدايعات التي يمكن أن تترتب على انتشار فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي، مع طرح تساؤلات في حال عدم وجود اتفاق أو نتيجة معينة، ولو بشكل تقريبي بالنسبة لمسألة من المسائل المطروقة في الدراسات، وذلك في شكل نقاط محددة كما يلي:

1. تتفق جميع الدراسات على أن الاقتصاد العالمي سيشهد انخفاضاً (downturn) في مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أنها تختلف في تحديد شكله ومقداره، وهذا أمر طبيعي في واقع بالغ التعقيد تسوده حالة عدم تأكد غير مسبوقة (unprecedented uncertainty)، (Ahir *et al.*, 2020). فمؤسسة أكسفورد للاقتصاد (Oxford Economics, 2020) تتوقع أن يتعرض مستوى الاقتصاد العالمي لركود حاد، في النصف الأول من عام 2020م، وخلال العام بأكمله سوف يتوقف الاقتصاد العالمي عن النمو، بعد أن كانت التوقعات السابقة لانتشار فيروس كورونا تُشير إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل (2.5%). يُساند هذا التوقع غالبية الاقتصاديين الأمريكيين والأوروبيين، حسب بعض استطلاعات للرأي، (Surico and Galeotti, 2020: 50). في حين نجد أن الاقتصاديين (Baldwin, Richard and di Mauro, 2020: 24) يتوقعان ركوداً اقتصادياً على شكل حرف (U) أو (V). أما KPMG فتتوقع أن يأخذ التأثير الاقتصادي السالب للفيروس على الاقتصاد العالمي شكل "U" أو "L"؛ أي أن الصدمة (economic shock) ستكون شديدة وكبيرة، وقد تأخذ وقتاً أطول، (KPMG, 2020: 50). في ظل هذه التوقعات غير المتسقة، و"المتفكة" يحسن تسليط الضوء على أنواع الركود المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي من خلال شرح ميسر وبسيط للحروف المستخدمة في هذا الشأن وهي: **V** و **W** و **L**؛ مع وضع تواريخ زمنية تقريبية و/ أو وضعيات محتملة الحدوث. الجدول (1) يقدم شرحاً مختصراً لهذه الحروف التي تُستخدم في التحليل الاقتصادي لتقريب الصورة، وليس للجزم بأن الاقتصاد سيسير صورة طبق الأصل لرسم تلك الحروف. ولا شك في أن مدة الركود ونجاح وتيرة التعافي سيعتمد بشكل كبير على عدد من العوامل، ومن ذلك؛ "السياسات [النقدية والمالية] التي تُتخذ أثناء الأزمة. فإذا كُفّلت تلك السياسات عدم فقدان العمالة لوظائفها، وعدم إجلاء مستأجري العقارات السكنية ومالكها، وتجنب إفلاس الشركات، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة، سيتحقق التعافي في وقت أقرب وبصورة أكثر سلاسة"، (Dell'Aricea *et al.*, 2020) وإذا لم يحصل ذلك فستطول المدة وتزداد الأوضاع تعقيداً، خاصة وأن الاقتصاد العالمي لم يكن في وضع مريح قبل حلول هذه الجائحة، (الخبير للاستشارات المالية، 2020م، ص. 4). يُضاف إلى ذلك عامل آخر مهم لم تتم الإشارة إليه وهو مدة تطبيق سياسة التباعد الاجتماعي (social distancing)؛ كلما زادت أثر ذلك بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي والعكس صحيح. وفي هذا الصدد يتوقع بعض الباحثين في علم الأوبئة أن تستمر هذه السياسة لمدة قد لا تقل عن السنة، (Resnick, 2020; Atkeson, 2020: 3).

الجدول (1) - شرح مختصر لأنواع الركود الاقتصادي التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي جراء كوفيد-

19

نوع الركود المحتمل ومدته	الحرف
هبوط حاد للنشاط الاقتصادي، يعقبه تعافٍ في فترة قصيرة، وبشكل قوي؛ وهو ممكن حتى نهاية يونيو (6 شهور) إذا نجحت السياسات المتبعة، أو تم تطوير لقاح فعال ممكن الاستخدام على نطاق واسع؛ أي أن يكون في متناول الجميع، وليس بعض الدول أو الفئات في المجتمع دون بعض بسبب الكلفة، أو لأية أسباب أخرى.	V
مثل ما يحدث في الحرف السابق؛ إلا أن التعافي الأول قد يُتبع بموجة ثانية من العدوى تؤدي إلى جولة جديدة من الإغلاقات وبالتالي التسبب في خسائر اقتصادية جديدة؛ حدث مثل هذا في الإنفلونزا الإسبانية عام 1918م (3 موجات من العدوى قبل احتواء الوباء نهائياً، (CDC, 2018))، وفي وباء سارس عام 2003م (موجتين (2) قبل احتواء الوباء). وهذا السيناريو وارد بالنسبة للفيروس الحالي، وذلك في حال استمرار إجراءات التباعد الاجتماعي والإغلاق لمدة 9 أشهر أو يزيد قليلاً ¹¹	W
ركود لفترة أطول يتعرض خلالها النشاط الاقتصادي لانخفاض قد يمتد إلى نهاية 2020؛ لكن إذا استمر أكثر من هذا قد ينقلب الأمر إلى الوضع الذي يليه.	U
أشد حالات الركود وأقواها لأنه يمكن أن يتحول إلى كساد (depression) - كما حصل في أزمة ثلاثينيات القرن الماضي، أو كما حصل في اليابان في تسعينيات القرن الماضي، فيما بات يُعرف بالقرن العشرين المفقودة (the lost decade)؛ وهذا يعني أن الركود قد يستمر لما بعد 2021م.	L

المصدر: من إعداد الباحث

2. تأثير الجوائح على الاقتصاد قد يستمر لعقود؛ مدة قد تصل إلى أربعين (40) عامًا، مع استمرار انخفاض العوائد الحقيقية (real rates of return) للأصول الاستثمارية بشكل معتبر، على عكس الحروب التي تتعافى منها الاقتصادات في فترة أقصر. هذه النتيجة تصدق بشكل كبير على الجوائح الكبرى التي أصابت المجتمعات الأوروبية، وذلك بسبب توافر معطيات عنها أكثر من غيرها من دول العالم، (Jordà et al., 2020: 5-6).

¹¹ وقد جاء ما يؤكد احتمال وقوعه على لسان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية يوم 15 أبريل، والذي أشار بأن أمريكا وأوروبا قد تتعرض لثلاث

موجهات من الوباء حتى في حال التحكم في الموجة الحالية، (Wells, 2020).

3. تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الصيني سيكون أشد مما تعرض له خلال الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م) وخلال إنفلونزا الخنازير (H1N1) في عام 2009م، وذلك حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، (Gopinath, 2020). فقد شهد قطاع الطلب على السيارات تراجعاً كبيراً (-80%) في شهر فبراير، ويتوقع نسبة مُماثلة في شهر مارس، (46-45: KPMG, 2020)؛ بعض التقديرات أوصلت تلك النسبة إلى ما قارب المائة في المائة (-92%) في شهر فبراير، (56: Surico and Galeotti, 2020). كما أن تأثير صدمة الفيروس على الاقتصاد العالمي ستكون أشد من تأثير وبأين شبيهين شهدهما العالم في العقدين الأخيرين، كما يوضح الجدول (2).

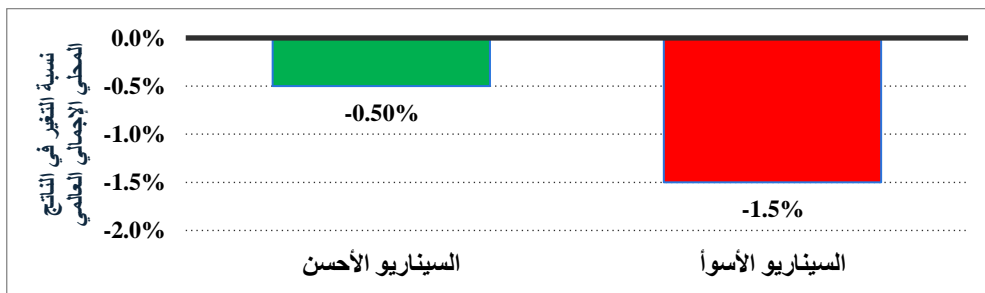
الجدول (2) - توقعات الكلفة الناجمة عن كوفيد-19 مقارنة بسارس (SARS)، وبمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس (MERS))

سارس (2003م)	ميرس (2012م)	كوفيد-19 (2019م)
50 مليار دولار أمريكي	8.5 مليار دولار	(1 - 2) * تريليون دولار

المصدر: راز للاستشارات، 2020م: 7؛ * متوقع

4. أما فيما يتعلق بحجم الخسارة الإجمالية للجائحة فإن بعض الدراسات تُشير إلى أن قيمتها قد تصل إلى أكثر من تسعة (9) تريليون دولار؛ أي حوالي عشرة (10) في المائة من القيمة الإسمية للنتائج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2019م، (23: McKibbin and Fernando, 2020). وأظن أن هذا التقدير كبير جداً، بناءً على ما توافر من معلومات من مصادر أخرى، كبنك التنمية الآسيوي (1: ADB, 2020)، والذي قدر الخسارة في أسوأ سيناريو له بنسبة (-0.4%) وهو ما يعادل خسارة بقيمة 347 مليار دولار. وأرى أن هذا السيناريو "متفائل" جداً إذا ما قُورن بتقديرات جهات لها وزنها في متابعة النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، كما يوضح الشكل (6)، وقد يزداد الوضع تآزماً مع مرور الأيام مما قد يُبرز أرقاماً أعلى من توقعات المنظمة، والسبب كما ذُكر في أكثر من مناسبة حالة عدم التأكد غير المسبوقة التي يعيشها العالم في تعامله مع هذا الفيروس.

الشكل (6) - توقعات منظمة (OECD) لحجم الخسائر (%) بالنسبة للاقتصاد العالمي



المصدر: 1: OECD, 2020; CRS, 2020:

5. يتأثر سلوك الإنفاق الاستهلاكي للعوائل مع تزايد عدد حالات الإصابة، وزيادة حالة عدم التأكد عن التاريخ المتوقع لنهاية الجائحة، (Baker et al., 2020). الدراسة وإن كانت خاصة بالمجتمع الأمريكي إلا أنها تُقدم تحليلاً علمياً واقعياً لما يحدث في باقي المجتمعات؛ حيث يُلاحظ زيادة في الانفاق على السلع الأساسية مع بداية انتشار الوباء في البلد (50% في أمريكا على سبيل المثال في الفترة من 26 فبراير إلى 11 مارس)، (Baker et al., 2020: 3) من أجل تخزين المواد الأساسية -وقد لوحظ هذا السلوك في العديد من البلاد؛ الأوربية منها على وجه الخصوص-، وبعد فترة يتغير هذا السلوك إلى حذر شديد، بل انخفاض في حجم الانفاق الاستهلاكي؛ "50 في المائة كما حصل في أمريكا، و35% في فرنسا"، (Baker et al., 2020: 10). أما الانفاق على المجالات الأخرى؛ كالسلع المعمرة، والكمالية فيتأثر بوقع أشد بطبيعة الحال.

6. من المتوقع أن تكون نسبة الوفيات في الدول التي تشكل شريحة كبار السن (+70 سنة) فيها نسبة معتبرة أعلى من الدول التي تتمتع بتركيبية سكانية "شابة"، وأن تتعرض أنظمتها الصحية لضغط شديد جراء ذلك، (KPMG, 2020: 49)، وهذا ما قد يُفسر شدة الوضع في بعض دول أوروبا وأمريكا¹².

7. في ظل غياب تطوير لقاح في المدى القريب؛ بل ربما على المدى المتوسط كذلك؛ فإن التباعد الاجتماعي (social distancing)، يمثل إجراءً مُهماً للحد من انتشار الفيروس بشكل كبير، إلا أن له كلفة اقتصادية عالية، (KPMG, 2020: 50). كما إنه سيحدث تأثيراً كبيراً في المستقبل في التمييز بين الأعمال التي يمكن القيام بها من المنزل¹³، وتلك التي تتطلب التواجد في أماكن العمل. (Dingel and Neiman, 2020). فهل يعني ذلك أن بعض الشركات والقطاعات والأعمال ستعيد ترتيب وظائفها في عالم ما بعد كورونا على هذا الأساس؟ هذا جانب يوضح أن آثار فيروس كورونا بعيدة المدى ستدخل تغييرات جوهرية على أكثر من صعيد؛ ومن ذلك الاقتصادي والاجتماعي، كما سبق الإشارة إليه. وللتخفيف من آثار هذا الإجراء وغيره فإن على الحكومات مسؤولية كبيرة في التدخل عبر السياسات النقدية والمالية، بشكل كبير وسريع حتى لا ينحصر الوضع إلى ركود طويل الأمد؛ قد ينقلب إلى كساد.

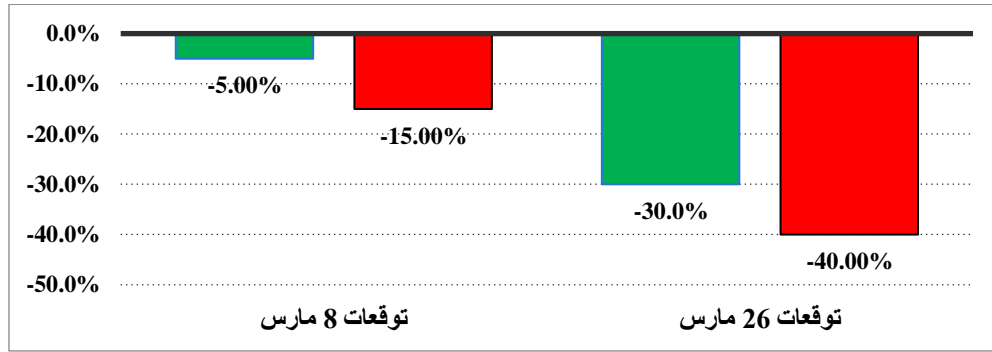
8. الضبابية والاضطراب والقلق الشديد إزاء ما يمكن أن يُسفر عنه الوضع في ظل حالة عدم التأكد الشديدة مما اضطر بعض المؤسسات إلى إعادة النظر في توقعاتهم بين فترة وأخرى، وقد كانت فترة المراجعة متقاربة جداً. فعلى سبيل المثال اضطر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد (UNCTAD)) إلى تغيير التوقعات الخاصة بتأثير كوفيد-19 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) كما يوضح الشكل (7). أما مؤسسة KPMG فقد غيرت توقعاتها الخاصة بنمو الاقتصاد الأمريكي في مدة لم تتجاوز أربعة (4) أيام فقط، كما يُظهر

¹² تُظهر معطيات موقع (Our World in Data) أن نسبة شريحة كبار السن (+70) في دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى من بقية دول العالم؛ حيث تتراوح بين قرابة 10% من مجموع السكان و16.24% وهي الأعلى في دولة إيطاليا، (<https://ourworldindata.org/>)؛ تاريخ الدخول: 20/04/06.

¹³ Jobs that can be done at home.

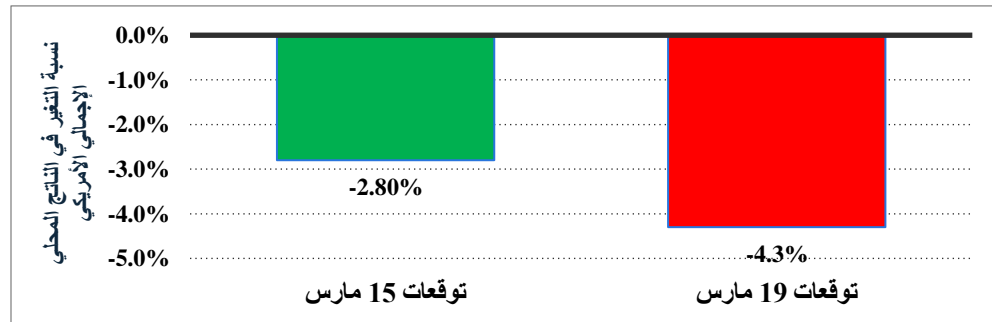
الشكل (8). في حين نجد أن توقعات مؤسسة ماكينزي "أكثر تشاؤماً" من التوقعات السابقة بخصوص انكماش الاقتصاد الأمريكي؛ حيث تتوقع هذه المؤسسة أن يتعرض هذا الاقتصاد لأكبر انخفاض له (-13% أسوأ سيناريو)، أو (-8% أحسن سيناريو) بعد أحسن أداء له في الفترة التي سبقت انتشار الفيروس؛ وإذا صدق هذا التوقع فسيكون أسوأ أداء للاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية؛ أي أنه أشد بكثير مما تعرض له في الأزمة المالية 2007-2008م، (McKinsey & Company, 2020: 17).

الشكل (7) - تغير توقعات منظمة "أونكتاد" بشأن التأثير السلبي لفيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: UNCTAD, 2020a: 2 and 4

الشكل (8) - تغير توقعات مؤسسة (KPMG) بشأن مقدار الانكماش الذي قد يتعرض له الاقتصاد الأمريكي

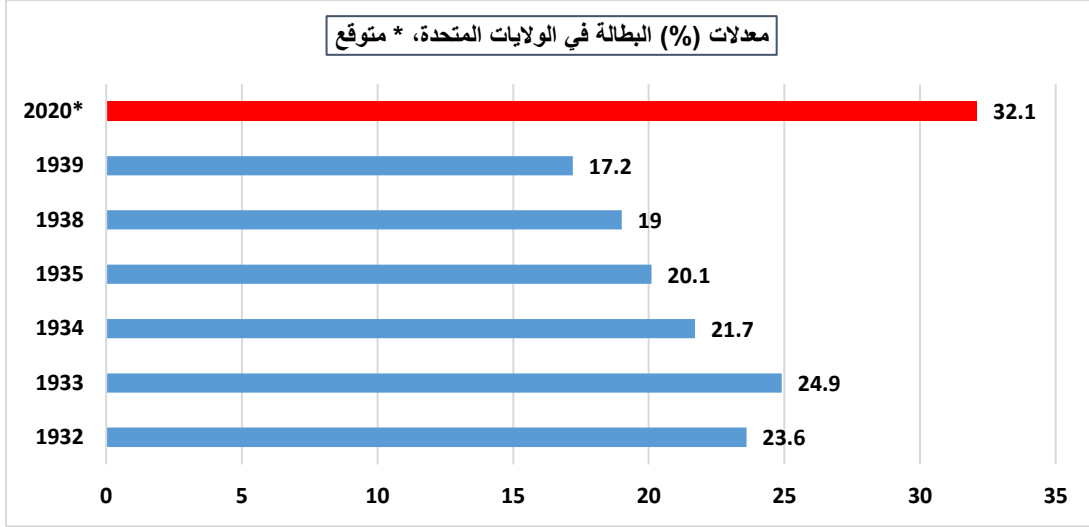


المصدر: KPMG, 2020: 39

ويبدو أن الولايات المتحدة مرشحة لتكون من بين أكثر الدول المتقدمة (advanced economy) تأثراً بمخلفات هذا الفيروس؛ أكثر حتى من الصين بلد "المنشأ" للفيروس، فعلاوة على عدد الإصابات التي تجاوزت فيها كل الدول؛ فإن المؤشرات الاقتصادية تُشير إلى أنها قد تشهد أوضاعاً أشد من تلك التي عاشتها في أزمة الكساد الكبير (great depression). فعلى سبيل المثال يتوقع اقتصاديو بنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس، (Faria-e-Castro, 2020)، وموقع (Statista) أن تشهد معدلات البطالة مستوىً قياسياً كما هو موضح في الشكل (9)؛ وهو ما يعني

إمكانية فقدان سبعة وأربعين (47) مليوناً لوظائفهم. وقد جاءت تحذيرات رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكيين يوم 09 أبريل بأن الاقتصاد يتعرض لتدهور بشكل سريع، لتؤكد إمكانية تحقيق هذه التوقعات؛ حيث إن عدد الأمريكيين الذين قدموا على طلبات الإعانة بعد فقدان وظائفهم وصل إلى أكثر من 17 مليون شخص حتى الآن، (Long, 2020).

الشكل (9) - مستوى البطالة في أمريكا في عام 2020م قد يكون الأسوأ منذ ثلاثينيات القرن الماضي



المصدر: Roper, 2020

9. تتوقع التقديرات؛ بل حصل ذلك، تأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة. ما يمكن ملاحظته أنه لا يوجد اتفاق بين الدراسات في الترتيب للأشد، ثم الأقل شدةً وهكذا؛ إلا أن أكثرها تأثراً حتى الآن هي: السفر والسياحة (إما فيها الحج والعمرة بطبيعة الحال)، وقطاع النقل الجوي¹⁴، والنفط والغاز، والسيارات، والتصدير، والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات، والتأمين، والبنوك وبقية الخدمات المالية عدا التأمين. وستتأثر الدول تبعاً لأهمية هذا القطاع أو ذلك في تركيبها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال الدول المصدرة للنفط ستشهد انخفاضاً كبيراً في مداخيلها من هذا المورد لأن أسعاره انخفضت بقاربة 65% من نهاية عام 2019م وإلى بداية أبريل من هذا العام، (Hausmann, 2020: 2). وتتوقع المنظمة الدولية للنقل الجوي (IATA) خسارة قدرها 119 مليار من إيرادات المسافرين في جميع أنحاء العالم في هذا العام، (غرفة تجارة وصناعة البحرين، 2020م، ص. 5).

10. وفيما يتعلق بالقطاعات الواعدة؛ أي تلك التي يمكن أن تستفيد من المصيبة فهي على سبيل المثال لا الحصر؛ التقنية والتكنولوجيا (تطبيقات المحادثة والعالم الافتراضي)، والتجارة الإلكترونية (E-commerce)، والمعدات والمستلزمات الطبية؛ المعقمات وأدوات الوقاية والعزل، والاتصالات، والتعليم والعمل عن بُعد. على تفاوت فيما بين الدول؛ حيث توجد العديد من الدول التي لا تملك البنية التحتية المناسبة للقيام بهذه الأعمال عبر الانترنت

¹⁴ وهو قطاع ضخم جداً؛ حيث يُبيح 65.5 مليون وظيفة على المستوى العالمي، ويُسهم بـ 2.7 تريليون دولار من النشاط الاقتصادي على

المستوى العالمي، (غرفة تجارة وصناعة البحرين، 2020م، ص. 24).

والفضاء الافتراضي (virtual space) على الوجه المطلوب، وهذا ليس مقتصرًا على الدول الفقيرة كما قد يظن البعض؛ بل حتى في الدول المتقدمة يوجد تفاوت -وربما انعدام- في مستوى الخدمات من منطقة لأخرى كما في أمريكا، والصين، وبريطانيا، (Vick, 2017; Surico and Galeotti, 2020: 68).

11. حتى وسائل الدفع (means of payment) التي نستخدمها وقت التسوق كانت محل اهتمام في أيها أكثر احتمالاً لنقل الفيروس أثناء الاستخدام؟ على عكس ما شاع في وقت من الأوقات أثناء انتشار هذا الفيروس من أن النقد السائل (Cash) قد يكون ناقلاً للفيروس أكثر من غيره من وسائل الدفع، فإن دراسة (Auer et al., 2020:) 1 من بنك التسويات الدولية تُشير إلى أن الأدلة العلمية (scientific evidence) تُثبت عكس ذلك؛ حيث إن احتمال انتقال الفيروس عبر الأجهزة المستخدمة للدفع بواسطة البطاقات البلاستيكية¹⁵، أكبر من "الكاش". ولا ينبغي أن يُفهم من هذا التهاون في أخذ الاحتياطات أثناء استخدام الكاش؛ كالتعقيم من قبل بعض الدول لعملاتها، واستخدام القفازات بالنسبة للأفراد. فالحديقة والحذر مطلوبان، حتى وإن كانت المخاطر منخفضة.

2.2.4 - الآثار والتداعيات الخاصة

سيقتصر الاستعراض هاهنا على نموذجين أحدهما لمنطقة جغرافية والآخر لدولة. أما المنطقة الجغرافية فهي الدول العربية، وأما الدولة فهي المملكة العربية السعودية. ولهذا الاقتصار ما يبرره بحكم القرب والأولوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدراسات عن الدول الأخرى؛ خاصة ذات الثقل الاقتصادي العالمي كثيرة ومتنوعة. وقد أشرنا في الفقرة السابقة إشارات عابرة لأهم اقتصاديين عالميين وهما؛ الاقتصاد الأمريكي والصيني.

أولاً - التداعيات على اقتصادات الدول العربية

تعرض تقرير صندوق النقد العربي لهذه الجزئية بشكل تفصيلي عبر قنوات التأثير المختلفة التي يمكن أن تتأثر من خلالها الاقتصادات العربية، كما تعرضت مصادر أخرى لمسائل تعزز ما ورد التقرير سيتم الإشارة إليها في مواطنه. أولى قنوات التأثير تمثلت في أسواق النفط التي لم تكن في وضع مريح قبل حلول جائحة كورونا بسبب التوترات الجيوسياسية والاقتصادية بين أمريكا والصين من جهة، وبين روسيا ودول منظمة الأوبك من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك على النمو الاقتصادي للدول العربية الذي بلغ اثنان في المائة (2%) عام 2019م، ومن المتوقع أن ينكمش بمعدل النصف عن التوقعات السابقة لانتشار فيروس كوفيد-19، مع افتراض قدرة دول العالم على "التحكم في آثاره المباشرة، وغير المباشرة مع حلول منتصف العام [يونيو 2020م]"، (صندوق النقد العربي، 2020م، ص. 14)، أما إذا طال أمد ذلك فإن التأثير سيكون أشد. في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم والتي ستتأثر اقتصادات الدول العربية على أكثر من صعيد، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، (صندوق النقد العربي، 2020م، ص. 14-15):

¹⁵ Credit card terminals or PIN pads

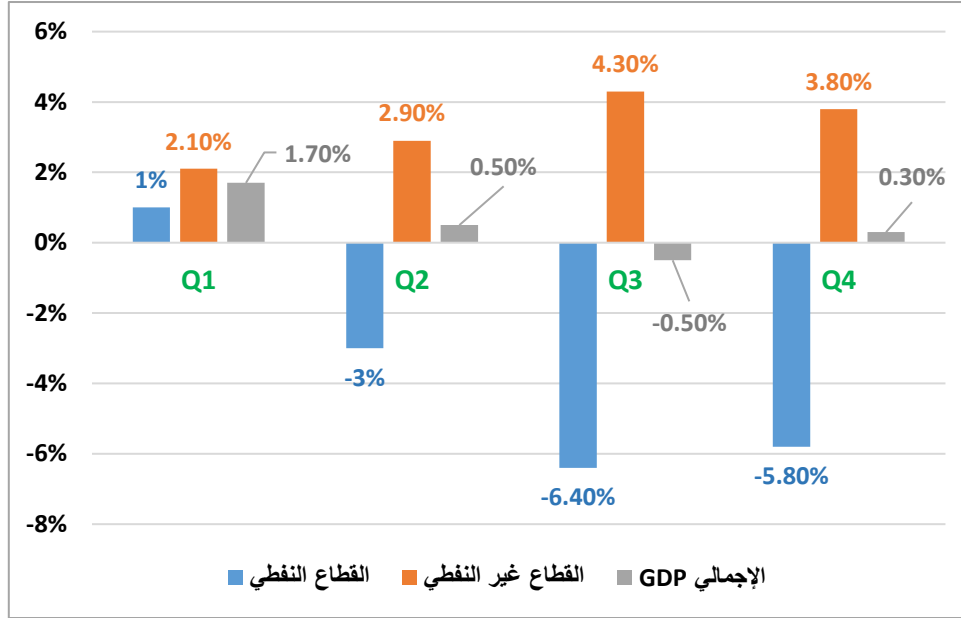
1. تأثر صادرات الدول العربية بتراجع محتمل للطلب العالمي بما لا يقل عن 50%. وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يُعد مسؤولاً عن توليد نحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع محتمل للصادرات النفطية وغير النفطية. وذلك لسبب بسيط وهو أن الدول المتأثرة بالفيروس حالياً كأمريكا وأوروبا والصين، تمثل أهم الشركاء التجاريين للدول العربية؛ خمسة وستون (65%) من صادرات الدول العربية تذهب لهذه الدول.
2. تأثر الدول العربية بتوقف جزئي للإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الاقتصادية، من أهمها قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ وفي مقدمة ذلك قطاعات السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية. هذه القطاعات مع قطاعات الصناعة التحويلية مسؤولة عن توليد نحو أربعين في المائة (40%) من الناتج المحلي الإجمالي.
3. ستعرض الموازنات العمومية في الدول العربية لضغوطات كبيرة كمحصلة لمجموعة من العوامل التي تتمثل في تراجع متوقع للإيرادات للدول المصدرة للنفط، ولالإيرادات الضريبية في الدول المستوردة له.
4. ارتفاع معدلات البطالة؛ حيث يُتوقع أن يخسر خمسة (5) ملايين عامل وظائفهم في الربع الثاني (Q2) من عام 2020م، (راز للاستشارات، 2020م، ص. 5). ومما سيضاعف من أثر هذا العامل تأثر نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتناهية الصغر والتي تُسهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وبنحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي.

تلك إذن لمحات خاطفة وسريعة عما يمكن أن تتعرض له الاقتصادات العربية جراء انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ومن أجل تجاوز آثار ذلك قامت الدول العربية بغيرها بجملة إجراءات تدرج في إطار السياستين النقدية؛ كتحفيض معدلات الفوائد الإسمية الرسمية، والمالية عبر برامج التحفيز والتي بلغ مقدارها لحد الآن 180 مليار دولار وهو ما يعادل حوالي 9.5% من القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، (صندوق النقد العربي، 2020، ص. 15).

ثانياً - التداعيات على الاقتصاد السعودي

بالنسبة للاقتصاد السعودي يمثل انخفاض أسعار النفط بمعدل 65% منذ نهاية عام 2019م وحتى الآن، (Hausmann, (2020: 2) أحد القنوات الرئيسية التي أثرت على أداء الاقتصاد، خاصة وأن 17% من صادرات السعودية لهذه المادة تتجه نحو الصين، وهو ما يمثل "ضعفياً" ما كانت عليه تلك النسبة إبان فيروس سارس عام 2003م"، (الخبير للاستشارات المالية، 2020م، ص. 7). وقد بدأ تأثر الاقتصاد بالوضع المتذبذب في أسواق النفط من العام الماضي، كما تُظهر معطيات الهيئة العامة للإحصاء كما في الشكل (10)؛ حيث يظهر مدى الارتباط الكبير بين الاثنين سلماً، وإيجاباً.

الشكل (10) - تأثير نمو الاقتصاد السعودي بأوضاع سوق النفط خلال عام 2019م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2020م

يلي قطاع النفط في التأثير بجائحة كورونا قطاع السياحة والنقل والذي يُمثل الحج والعمرة أهم مكون فيه، ثم تأتي بقية القطاعات الأخرى، كالقطاع العقاري الذي انخفض حجم المعاملات والصفقات فيه بشكل كبير، وخاصة الصفقات المرتبطة بالقطاع التجاري كما يوضح الشكل (11).

الشكل (11) - قيمة الصفقات العقارية الأسبوعية من بداية يناير وحتى 09 أبريل 2020م



المصدر: الاقتصادية، 11 أبريل 2020م

بناءً على ما سبق من تطورات سلبية، وفي ظل التدابير الكبيرة التي اتخذتها الحكومة؛ كبرنامج دعم الاقتصاد بـ 120 مليار ريال (32 مليار دولار)، (برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، 2020م، ص. 6)، وغيرها من الإجراءات والمبادرات المتعددة التي قامت بها الجهات المختلفة؛ كوزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي،

وزارة التجارة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للأوقاف كما أوضح تقرير وزارة التجارة، (2020م)، والتي جعلت نصب أعينها الحفاظ على الأُنفس قبل كل شيء (health before wealth)، يمكن الخروج بثلاث سيناريوهات محتملة الوقوع، كما هو موضح في الجدول (3).

الجدول (3) - ثلاث سيناريوهات لما يمكن أن يؤول إليه الوضع الاقتصادي في المملكة

التجارة الإلكترونية (E-commerce)	التجزئة	السياحة	سوق الأسهم	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	النفط	المتغيرات الاقتصادية السيناريوهات
نمو المبيعات عبر الإنترنت بمعدلات تفوق التسوق بالطريقة التقليدية	استعادة ثقة المستهلك بحلول رمضان	خسارة 13.53 مليار ريال إذا تم احتواء انتشار الفيروس بحلول رمضان	يرتفع مؤشر السوق ليصل إلى 8500 نقطة بمنتصف 2020	نمو الإنتاج المحلي بنسبة 2.2%	ينمو الطلب العالمي بمقدار 480 ألف برميل في اليوم	السيناريو الأفضل
اعتماد تدريجي للقنوات عبر الإنترنت	يبدأ المستهلكون الانفاق بحلول عيد الفطر ويُستأنف سلوك الانفاق الطبيعي	خسارة 20.3 مليار ريال إذا تم احتواء انتشار الفيروس بحلول عيد الفطر	يستقر المؤشر على مستوى 7000 نقطة بمنتصف 2020	نمو الإنتاج المحلي بنسبة 1.9%	ينخفض الطلب العالمي بمقدار 90 ألف برميل في اليوم	السيناريو الأساسي
تعود المبيعات عبر الإنترنت إلى طبيعتها، أو أقل بقليل من المستويات العادية	خسائر كبيرة في الوظائف	خسارة 33.83 مليار ريال إذا تم احتواء انتشار الفيروس في موسم الحج	يتراجع المؤشر إلى 5300 نقطة بمنتصف 2020	نمو الإنتاج المحلي بنسبة 0.6%	ينخفض الطلب العالمي بمقدار 730 ألف برميل في اليوم	السيناريو الأسوأ

المصدر: راز للاستشارات، 2020م، ص. 10؛ مع تصرف يسير

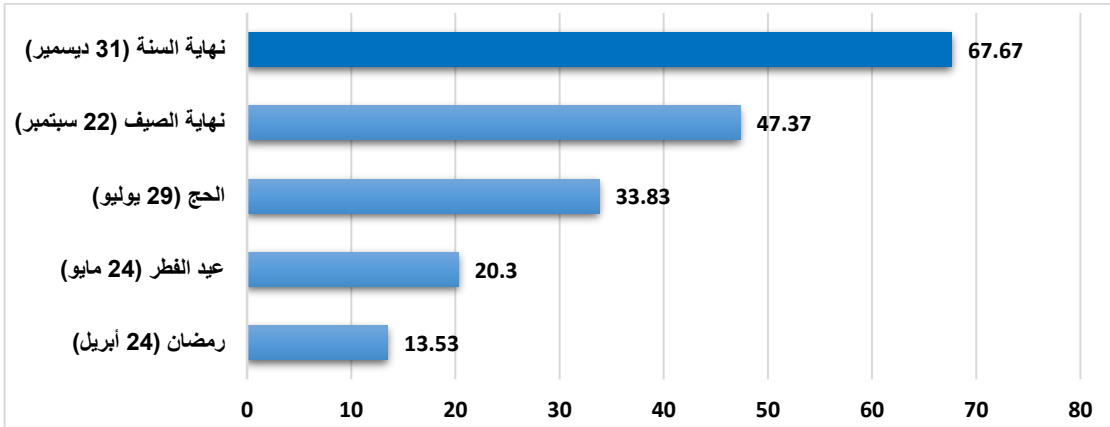
وهكذا يُلاحظ أن قطاع النفط ما يزال يلعب دورًا رئيسًا في النشاط الاقتصادي، وهذا شيء منطقي لأن مُنجزات رؤية 2030 الخاصة بتنويع مصادر الدخل ما تزال في بدايتها، كما أن الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص يلعب دورًا مؤثرًا كذلك حيث استحوذ على نسبة اثنان وأربعون (42%) من حجم الانفاق العام في الربع الأخير من عام 2019م، (الهيئة العامة للإحصاء، 2020م)، والذي يُتوقع أن ينخفض بشكل كبير بسبب سياسات الإغلاق. إن اجتماع هذين العنصرين؛ أي تأثر جانب العرض والطلب معًا في الاقتصاد يجعلان تحقق السيناريو الأفضل مُستبعد الحدوث -والعلم عند الله- بسبب عدم وجود مؤشرات ولا تصريحات من جهات رسمية بأن تخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي والإغلاق ممكنًا قبل بداية شهر رمضان، ويبقى الأمل معقودًا بإذن الله على تحقيق السيناريو الأساسي أو وضعًا أفضل منه أو أقل بقليل في ظل الدعم السخي الذي رُفد به الاقتصاد، وفي ظل الإجراءات الصارمة التي تحرص على تنفيذها الجهات

المعنية، شريطة تحقيق أمرين مهمين وهما؛ الأول: الالتزام بالاتفاق المُبرم بين روسيا ودول الأوبك في بداية شهر أبريل، (Sheppard *et al.*, 2020)، والتزام الأطراف الأخرى كالولايات المتحدة والمكسيك بخفض حصص الإنتاج مع حلول يونيو أو يوليو كأقصى تقدير، والثاني أن تخف إجراءات التباعد الاجتماعي مع منتصف السنة (يونيو 2020)؛ لأن هذا الإجراء قيد حركة السعي المهمة بشكل رئيس في نمو النشاط الاقتصادي وازدهاره. في ظل هذه الأوضاع -التي يسيطر عليها حالة عدم التأكد بشكل كبير ليس على مستوى المملكة، بل على المستوى العالمي يمكن أن تحقق الميزانية عجزًا بمقدار 7.8% بدلاً من 6.4% حسب التقديرات السابقة، ليصل مبلغ العجز إلى قرابة 230 مليار ريال سعودي (61.33 مليار دولار أمريكي)، (راز للاستشارات، 2020، ص. 12).

ومما هو جدير بالتنبيه عليه في ختام هذه الفقرة أنه كلما طال أمد الجائحة، كلما كانت النتائج السلبية أشد، والعكس صحيح (الخبير للاستشارات المالية، 2020، ص. 11-12). كما يظهر من نتائج السيناريوهات السابقة، وكما يُظهر الشكل (12) بالنسبة لقطاع السياحة؛ وهو من القطاعات التي تضررت كثيرًا في المملكة. أما أكبر قطاع مستفيد (واعد) هو قطاع التجارة الإلكترونية؛ حيث "ارتفعت عدد المعاملات لتطبيقات التوصيل بنسبة 40 إلى 50%، وتضاعف البحث عن كلمة 'توصيل' عبر الإنترنت خمس (5) مرات تقريبًا في 27 مارس مقارنة بالوضع في أول يناير"، (راز للاستشارات، 2020، ص. 23).

الشكل (12) - الخسائر المتوقعة (مليار ريال سعودي) لقطاع السياحة بناءً على تواريخ محتملة لاحتواء

انتشار الفيروس



المصدر: راز للاستشارات، 2020م، ص. 18

5 - الخاتمة: النتائج والمقترحات والتوصيات

لقد كان من الأهداف الرئيسية للورقة الكشف عن المقاربات المنهجية المتبعة في الدراسات المرصودة للوصول إلى التدايعات الاقتصادية لفيروس كورونا. رصدت الورقة ثلاث مقاربات رئيسة وهي: المقارنة القائمة على النمذجة والتحليل الاقتصادي والسيناريوهات، وتلك القائمة على المقارنة، ثم المسوحات واستطلاعات. جاءت مقارنة النمذجة والسيناريوهات في المرتبة الأولى، تلتها مقارنة المقارنة، فالمسوحات واستطلاعات الرأي. إن التعرف على هذه الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها بناءً على معطيات من مصادر أولية (primary)، أو ثانوية (secondary) يُمثّل أحد المداخل التي

تفتح الآفاق لإجراء المزيد من البحوث المتخصصة والمتعمقة في جزئية من الجزئيات؛ تتعلق ببلد، أو مجموعة بلدان، أو لقطاع أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية. أما الأرقام والنتائج التي وردت فهي تُقدم قراءة أولية لما يمكن أن تتعرض له الاقتصادات من آثار وتداعيات جراء انتشار الفيروس. ويبقى مع ذلك من الأهمية بمكان الإشارة إلى نتائج أخرى للدراسة مع تركيز على التوصيات التي ينبغي للمؤسسات الأكاديمية؛ كليات الاقتصاد، والاقتصاد الإسلامي والتمويل والأعمال الالتفات إليها من أجل تطوير البرامج والإسهام في العملية التعليمية، والتثقيفية العامة الخاصة بهذه الجائحة وغيرها من الكوارث والظواهر الطبيعية.

ففيما يتعلق بالنتائج يمكن ذكر ما يلي:

1. التداعيات الاقتصادية متعددة ومتنوعة مما لا يمكن -بل ما ينبغي- الإحاطة به بشكل كامل وشمولي معمق في مقال واحد؛ إذ يتطلب الوضع دراسات مستقلة تتناول كل واحدة منها جزئية أكثر تحديداً. كما لا يمكن الجزم في هذه المرحلة بأرقام أو نسب محددة في ظل حالة عدم التأكد غير المسبوقة (5: 2020b) UNCTAD التي يعيشها العالم.
2. سيشهد الاقتصاد العالمي ركوداً اقتصادياً؛ وهو محل اتفاق بين جميع المهتمين برصد تطورات الجائحة وتحليل آثارها وأبعادها. فكيف سيكون شكل هذا الركود: أهو على شكل حرف (V) أم غيره؟ إن حدوث هذا السيناريو أو ذاك يتوقف على عدد من العوامل؛ يقف في مقدمتها الفترة الزمنية لبقاء الجائحة ومدى انتشارها، وعلى مدى نجاعة السياسات النقدية والمالية التي أُتخذت، والتنسيق الفعال بين الدول والمنظمات المالية والاقتصادية العالمية.
3. ستتأثر اقتصادات الدول بالجائحة بدرجات متفاوتة بناءً على عدة عوامل؛ وضعها الاقتصادي السابق للحدث (هل كان مريحاً أم لا؟)؛ بمعنى هل كانت تتمتع بملاءة مالية جيدة أم لا؟ وحزمة الإجراءات الاحترازية الصحية (الحمز والصرامة في الانضباط) والاقتصادية المتخذة، والسياسات النقدية والمالية المنتهجة وأثر ذلك على أداء الوحدات الاقتصادية؛ الأفراد والعوائل والشركات (القطاع الخاص) من جهة، والقطاع الحكومي (العام) من جهة أخرى. وهل تملك قطاعاً خيرياً أو ثالثاً يمكن أن يُسهم في التخفيف من حدة الآثار؟ كلها عوامل من شأنها أن تحدد درجة التأثير ومداه.

أما فيما يتعلق بالمقترحات والتوصيات فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. إعداد دراسات متنوعة أكثر تحديداً بتناول موضوعات جزئية أكثر الحدث على بلد أو مجموعة بلدان متجانسة؛ دول منظمة التعاون الإسلامي، أو على قطاع أو قطاعات اقتصادية معينة؛ كالحج والعمرة والسياحة، أو التمويل الإسلامي، أو المؤسسات المتوسطة والصغيرة (SMEs).
2. من إفرازات الحدث بعض الإجراءات الصحية الوقائية ذات أبعاد اقتصادية. ومن ذلك التباعد الاجتماعي الذي مثّل أحد الوسائل الناجعة في الحد من انتشار الوباء، إلا أنه ينضوي في الوقت نفسه على كلفة اقتصادية معتبرة. كم سيكون حجمها وأثرها؟ ليس معروفاً لحد الآن. في ضوء هذه الحثيات يمثل الموضوع مجالاً بحثياً مهماً ومفيداً بالنسبة للطلبة والباحثين في العلوم الاقتصادية يمكن الخروج فيه ببحث أو رسالة علمية من قبيل "التباعد الاجتماعي في ظل جائحة كورونا المستجد: حقيقته وآثاره وأبعاده".

3. ينبغي لكليات الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي -وربما غيرها- على مستوى المملكة التفكير في إدراج مادة استباقية في برامجها للماجستير عن "اقتصاديات الجوائح (The Economics of Pandemics)" من أجل التخطيط السليم والاستعداد الاقتصادي "الجيد والمناسب" في مثل هذه الأحداث ذات الطبيعة الفجائية المؤثرة. وقد يُتدرج في تحقيق المشروع بإعداد كتاب عام؛ كتاب قراءات (Readings) في الموضوع -بشكل سريع- على أن يُطور لكتاب تدريسي (textbook) في مرحلة لاحقة.
4. كما ينبغي التفكير في مادة أخرى عن "الآثار الشرعية والقانونية للجوائح (Shari'ah and Legal Implications of Pandemics)"؛ وذلك لأن الجوائح والظروف الاستثنائية (exceptional) والقاهرة (force majeure) تؤثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي للعقود، (المنصوري، 2017م). كما يمكن التفكير في إعداد كتاب للمادة وفق المنهجية المُتدرجة التي أُشير إليها في النقطة السابقة (3).
5. أهمية تنوع قنوات النشر لدى المؤسسات الأكاديمية؛ أبحاث محكمة، وأوراق عمل، ومشاركة في مدونة، أو وسيلة إعلام لها حضور مؤثر في المجتمع، ووسائل التواصل الاجتماعي، مع التأكيد على أهمية العناية الفائقة بالمادة المنشورة؛ شكلاً ومضموناً، وأن يُبتعد عن الأسلوب الدعائي والإنشائي الذي يهدف لتسجيل حضور فحسب. إن تنوعاً من هذا القبيل من شأنه أن يُحقق قدرًا كبيراً من المرونة التي تسمح للقطاع الأكاديمي في التفاعل مع الأحداث المؤثرة والمتسارعة في محيطه المحلي والعالمية.

المراجع

المراجع العربية

- الاقتصادية. (2020). مؤشر الاقتصادية العقارية: استمرار نشاط السوق العقارية عند أدنى مستوياتها التاريخية وانخفاضها أسبوعياً 1.3 %، 11 أبريل؛ <https://www.aleqt.com>. تاريخ الدخول: 20/04/13.
- برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية. (2020م). التقرير الأسبوعي عن أبرز المستجدات الاقتصادية: فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19). الرياض: برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية.
- الخبير المالية. (2020م). فايروس كورونا والاقتصاد السعودي. مارس 2020م. جدة: المملكة العربية السعودية.
- راز للاستشارات. (2020م). كوفيد-19: نظرة اقتصادية - المملكة العربية السعودية (التقرير الخامس). 09 أبريل. الرياض: راز للاستشارات.
- صندوق النقد العربي. (2020م). تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الحادي عشر. أبريل 2020م. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

غرفة تجارة وصناعة البحرين. (2020م). الآثار الاقتصادية لفايروس "كورونا" مارس 2020م. مركز الدراسات والمبادرات. المنامة: غرفة تجارة وصناعة البحرين.

المنصوري، خميس صالح ناصر عبدا لله. (2017م). نظرية الظروف الطارئة وأثر هافي التوازن الاقتصادي للعقد (دراسة تحليلية في ضوء قانون المعاملات المدنية الإماراتي). أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص. دولة الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة.

منظمة الصحة العالمية. (2020م). الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 في 11 آذار/ مارس 2020م؛ [/https://www.who.int/ar](https://www.who.int/ar): تاريخ الدخول: 16 مارس 2020م.

الهيئة العامة للإحصاء. (2020م). الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع 2019م. موقع الهيئة العامة للإحصاء: [/https://www.stats.gov.sa](https://www.stats.gov.sa). تاريخ الدخول: 20/03/27.

الهيئة العامة للأوقاف. (2020م). الراجحي" ي دشن الصندوق المجتمعي للتخفيف من آثار وباء كورونا. 01 أبريل؛ [/https://www.awqaf.gov.sa](https://www.awqaf.gov.sa)، تاريخ الدخول: 05 أبريل 2020م.

وزارة التجارة. (2020م). ملخص تنفيذي: مبادرات دعم القطاع الخاص. لجنة التجارة والسياحة والترفيه والرياضة. الرياض: وزارة التجارة.

المراجع الأجنبية

Ahir, Hites; Bloom, Nicholas and Furceri, Davide. (2020). Global Uncertainty Related to Coronavirus at Record High. IMF Blog. April 4th; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 05/04/20.

Allen, J.; Burns, N.; Garrett, L.; Haass, R., Ikenberry, G.; Mahbubani, K. and Walt, S. (2020). How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic. *The Foreign Policy*. March 20; <https://foreignpolicy.com/>. Accessed on: 15/04/20.

Asian Development Bank (ADB). (2020). The Economic Impact of the COVID-19 Outbreak on Developing Asia. ADB Briefs No. 128. March 2020. Publication Stock No. BRF200096 DOI: <http://dx.doi.org/10.22617/BRF200096>.

Atkeson, Andrew. (2020). What Will Be the Economic Impact of COVID-19 in the US? Rough Estimates of Disease Scenarios. NBER Working Paper No. 26867, Issued in March 2020. USA: NBER.

Auer, Raphael; Cornelli, Giulio and Frost, Jon. (2020). Covid-19, cash, and the future of payments. BIS bulletin, No. 3, 3 April 2020. Switzerland: Bank for International Settlement (BIS).

Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). (2020). Economics in the Time of COVID-19. London: Centre for Economic Policy Research (CEPR Press).

- Centers for Disease Control and Prevention (CDC). (2018). 1918 Pandemic Influenza: Three Waves; <https://www.cdc.gov/>. Accessed on: 15/04/20.
- Congressional Research Service (CRS). (2020). Global Economic Effects of COVID-19. CRS Report, R46270. Updated March 26, 2020. Washington: CRS.
- Dell’Ariccia, Giovanni; Mauro, Paolo; Spilimbergo, Antonio and Zettelmeyer, Jeromin. (2020). Economic Policies for the COVID-19 War. April 1, IMF Blog; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 02/04/20.
- Faria-e-Castro, Miguel. (2020). Back-of-the-Envelope Estimates of Next Quarter’s Unemployment Rate. March 24. St. Louis: Federal Reserve Bank of St. Louis.
- Georgieva, Kristalina. (2020). Potential Impact of the Coronavirus Epidemic: What We Know and What We Can Do. March 10th; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 05/04/20.
- Gopinath, Gita. (2020). Limiting the Economic Fallout of the Coronavirus with Large Targeted Policies. March 9, 2020. IMF Blog; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 01/04/20
- Hausmann, Ricardo. (2020). The Economic Implications of COVID-19 + Oil Price Shock for Saudi Arabia. Presentation, April 2nd. Growth Lab, Harvard Kennedy School. Harvard University: Centre for International Development.
- Jordà, Òscar; Singh, Sanjay R. and Taylor, Alan M. (2020). Longer-run economic consequences of pandemics. Working Papers, 2020-09, March 2020. San Francisco: Federal Reserve Bank of San Francisco. <https://doi.org/10.24148/wp2020-09>.
- KPMG. (2020). COVID-19 Economic Impacts: Beware the Ides of March A Day Romans Settled Debts. KPMG Economics. March 19, 2020. Switzerland: KPMG.
- Larivière, Vincent; Shu, Fei and Sugimoto, Cassidy R. (2020). The Coronavirus (COVID-19) outbreak highlights serious deficiencies in scholarly communication. LSE Blog, March 5th, 2020; <https://blogs.lse.ac.uk/>. Accessed on: 03/04/20.
- Long, Heather. (2020). Fed Chair Powell says U.S. economy deteriorating with alarming speed. The Washington Post, April 9; <https://www.msn.com/>. Accessed on: 09/04/20.
- McKibbin, Warwick and Fernando, Roshen. (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. CAMA Working Paper 19/2020, February 2020. Australia: Australian National University.
- McKinsey & Company. (2020). COVID-19: Briefing materials: Global health and crisis response. Updated: March 25, 2020. USA: McKinsey & Company.
- OECD. (2020). OECD Economic Outlook, Interim Report March 2020; <https://www.oecd.org/>. Accessed on: 05/04/20.
- Resnick, Brian. (2020). Scientists warn we may need to live with social distancing for a year or more. Mar 17; <https://www.vox.com/>. Accessed on: 06/04/20.
- Roper, Willem. (2020). Predicted Unemployment Higher Than Great Depression. April 3; <https://www.statista.com/>. Accessed on: 06/04/20.

- Sheppard, David; Raval, Anjali; Brower, Derek and Foy, Henry. (2020). G20 ministers meet to endorse Opec-Russia deal to slash oil production. April 10; <https://www.ft.com/>. Accessed on: 15/04/20.
- Statista. (2020). Economic impact of the coronavirus (COVID-19) pandemic. Presentation; March 20, 2020. UK: Statista.
- Surico, Paolo and Galeotti, Andrea. (2020). The Economics of a pandemic: the case of Covid-19. Presentation. London: London Business School.
- Triggle, Nick. (2020). Coronavirus: How to understand the death toll. April 16; <https://www.bbc.com/>. Accessed on: 28/04/20.
- UNCTAD. (2020a). Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs: An Updated Analysis. Investment trends Monitor. March 2020. New York: UNCTAD.
- UNCTAD. (2020b). The Covid-19 Shock to Developing Countries: Towards a “whatever it takes” programme for the two-thirds of the world’s population being left behind. March 2020. New York: UNCTAD.
- Vick, Karl. (2017). The Digital Divide: A Quarter of the Nation Is Without Broadband. March 30, 2017. Time Magazine; <https://time.com/>. Accessed on: 12/04/20.
- Wells, Andy. (2020). Coronavirus: Europe and the US could be hit by three more waves of COVID-19, WHO director warns. April 15; <https://uk.news.yahoo.com/>. Accessed on: 15/04/20.
- Zandi, Mark; DeRitis, Cris; Friedman, Edward; Moore, Damien and Sweet, Ryan. (2020). COVID-19: Economic Scenarios. March 27, 2020. Moody’s Analytics; <https://ma.moody.com/>. Accessed on: 09/04/20.

ملحق الدراسة

عينة الدراسات والتقارير التي أجريت على أساسها الدراسة الحالية

1. الخبير المالية. (2020م). فايروس كورونا والاقتصاد السعودي. مارس 2020م.
2. راز للاستشارات. (2020م). كوفيد-19: نظرة اقتصادية - المملكة العربية السعودية (التقرير الخامس). أبريل 2020م.
3. صندوق النقد العربي. (2020م). تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الحادي عشر. أبريل 2020م.
4. Alfaro, Laura; Chari, Anusha; Greenland, Andrew N. and Schott, Peter K. (2020). Aggregate and Firm-Level Stock Returns During Pandemics, in Real Time. NBER Working Paper Series. Working Paper 26950. April 2020; <http://www.nber.org/papers/w26950>. Accessed on: 10/04/20. April.
5. Asian Development Bank (ADB). (2020). The Economic Impact of the COVID-19 Outbreak on Developing Asia. ADB Briefs No. 128. March 2020
6. Atkeson, Andrew. (2020). What Will Be the Economic Impact of COVID-19 in the US? Rough Estimates of Disease Scenarios. NBER Working Paper No. 26867, March 2020.
7. Auer, Raphael; Cornelli, Giulio and Frost, Jon. (2020). Covid-19, cash, and the future of payments. BIS bulletin. BIS. April.
8. Baker, Scott R.; Farrokhnia, R.A.; Meyer, Steffen; Pagel, Michaela and Yannelis, Constantine. (2020). How Does Household Spending Respond to an Epidemic? Consumption During The 2020 COVID-19 Pandemic. NBER Working Paper No. 26949. April 2020; <https://www.nber.org/papers/w26949>. Accessed on: 10/04/20.
9. Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). (2020). Introduction. In "Economics in the Time of COVID-19". Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). pp. 1-30. March.
10. Baldwin, Richard and Tomiura, Eiichi. (2020). Thinking ahead about the trade impact of COVID-19. In "Economics in the Time of COVID-19". Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). pp. 59-71. March.
11. Barro, R. J., J. F. Ursua, and J. Weng. (2020). The Coronavirus and the Great Influenza Pandemic: Lessons from the "Spanish Flu" for the Coronavirus's Potential Effects on Mortality and Economic Activity. Working Paper 26866, National Bureau of Economic Research (NBER). March.
12. Boone, Laurence. (2020). Tackling the fallout from COVID-19. In "Economics in the Time of COVID-19". Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). pp. 37-44. March 2020.

13. Cecchetti, Stephen G. and Schoenholtz, Kermit L. (2020). Contagion: Bank runs and COVID-19. In "Economics in the Time of COVID-19". Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). pp. 77-80. March (AP 2)
14. Dingel, Jonathan I. and Neiman, Brent. (2020). How Many Jobs Can be Done at Home? NBER Working Paper No. 26948, April 2020; <https://www.nber.org/papers/w26948>. Accessed on: 10/04/20.
15. Eichenbaum, M. S., S. Rebelo, and M. Trabandt. (2020). The Macroeconomics of Epidemics. Working Paper 26882, USA: National Bureau of Economic Research (NBER). March 2020.
16. Famiglietti, Matthew and Leibovici, Fernando. (2020). COVID-19's Shock on Firms' Liquidity and Bankruptcy: Evidence from the Great Recession. Economic Synopses, No. 7, 1–2, Federal Reserve Bank of St. Louis. March 2020.
17. Faria-e-Castro, Miguel. (2020). Fiscal Policy during a Pandemic. March 30, 2020 Version. Working Paper 2020-006D. Federal Reserve Bank of St. Louis.
18. Fornaro, L. and M. Wolf. (2020). Covid-19 Coronavirus and Macroeconomic Policy: Some Analytical Notes. CREI/UPF and University of Vienna. 3rd March 2020.
19. Gopinath, Gita. (2020). Limiting the Economic Fallout of the Coronavirus with Large Targeted Policies. March 9, 2020. IMF.
20. Hausmann, Ricardo. (2020). The Economic Implications of COVID-19 + Oil Price Shock for Saudi Arabia. Presentation, April 2nd. Growth Lab, Harvard Kennedy School.
21. Jordà, Òscar; Singh, Sanjay R. and Taylor, Alan M. (2020). Longer-run economic consequences of pandemics. Working Papers, 2020-09, March 2020. Federal Reserve Bank of San Francisco.
22. Koren, Miklos and Peto, Rita. (2020). Business disruptions from social distancing. March 2020. Hungary: Central European University.
23. KPMG. (2020). COVID-19 Economic Impacts: Beware the Ides of March A Day Romans Settled Debts. KPMG Economics. March 19, 2020. Switzerland: KPMG.
24. Leibovici, Fernando; Santacreu, Ana Maria and Famiglietti, Matthew. (2020a). Social Distancing and Contact-Intensive Occupations. Federal Reserve Bank of St. Louis. March 24, 2020.
25. Leibovici, Fernando; Santacreu, Ana Maria and Famiglietti, Matthew. (2020b). How the Impact of Social Distancing Ripples through the Economy. Federal Reserve Bank of St. Louis. April 7, 2020.
26. Martin, Fernando M. (2020). Economic Realities and Consequences of the COVID-19 Pandemic—Part I & II: Financial Markets and Monetary Policy. Economic Synopses, No. 10 & 11. Federal Reserve Bank of St. Louis. March 2020.

27. McKibbin, Warwick and Fernando, Roshen. (2020a). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. Australian National University (ANU), CAMA Working Paper 19/2020, February 2020.
28. McKibbin, Warwick and Fernando, Roshen. (2020b). The economic impact of COVID-19. In “Economics in the Time of COVID-19”. Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). pp. 45-51. March 2020.
29. McKinsey & Company. (2020). COVID-19: Briefing materials: Global health and crisis response. Updated: March 25, 2020.
30. Owyang, Michael T.; Bennett, Julie K. and Shell, Hannah G. (2020). COVID-19: What Do FREDcast Users Think about Economic Growth? Federal Reserve Bank of St. Louis. March 30, 2020.
31. Oxford Economics. (2020). World Economic Prospects March 2020 2nd Update. Oxford (UK): Oxford Economics.
32. Surico, Paolo and Galeotti, Andrea. (2020). The Economics of a pandemic: the case of Covid-19. Presentation. London: London Business School (LBS). March 2020.
33. UNCTAD. (2020). Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs: An Updated Analysis. Investment trends Monitor. March 2020.
34. Vinelli, Andres; Weller, Christian E., and Vijay, Divya. (March 6, 2020). The Economic Impact of Coronavirus in the U.S. and Possible Economic Policy Responses. Washington: The Center for American Progress (CAP).
35. Zandi, Mark; DeRitis, Cris; Friedman, Edward; Moore, Damien and Sweet, Ryan. (2020). COVID-19: Economic Scenarios. March 27, 2020. Moody's.